



رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

كتاب دوري رقم (١١) لسنة ٢٠١٧
بشأن

الفتاوي والآراء الصادرة من الإدارة المركزية للبحوث

سبق أن أصدرت المصلحة، الكتاب الدوري رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٢ بشأن الإلتزام بالأراء التي تصدر عن الإدارة المركزية للبحوث، وحرصاً من المصلحة على توحيد العمل بكافة وحداتها، وضبط الآراء الفنية المختلفة وتوحيدها، لسرعة إنجاز العمل وانتظامه، ونظراً لما لوحظ في الأونة الأخيرة، من صدور العديد من الفتاوي من جهات مختلفة داخل المصلحة، بشأن بعض الموضوعات تتعارض مع بعضها البعض، مما أثار لغط في المجتمع الضريبي ووحدات المصلحة، لوجود تضارب بين الآراء.

ونظراً لأن، الإدارة المركزية لبحوث ضرائب الدخل، هي الجهة المنوط بها إبداء الآراء الفنية، في الموضوعات أو المنازعات بين الممولين والمأموريات أو بين وحدات المصلحة، وذلك طبقاً للقرار الوزاري رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب، والذي قد جاء بمادته (٤٤) نصاً على العديد من الإختصاصات تتعلق بالإشراف العام على إعداد التلمسيرات الفنية لقوانين ضرائب الدخل بأنواعها، وكذا تقديم المشورة القانونية في جميع الحالات التي تواجه المصلحة وقطاعاتها المختلفة، وغيرها من الإختصاصات التي تتعلق بالتصدي للمسائل الفنية المثارة بالمصلحة.

لذا تنبه المصلحة، إلى مراعاة:

١- أن الجهة المنوط بها إبداء الآراء وإصدار الفتاوي في الموضوعات المتعلقة بالقوانين الضريبية، وما يتصل بها من قوانين، وما ينشأ عنها من منازعات هي الإدارة المركزية للبحوث.

٢- ضرورة الإلتزام بما يصدر من الإدارة المركزية للبحوث، من فتاوي وآراء فنية، تتعلق بتطبيق القوانين الضريبية، وما يتصل بها من قوانين.

وذلك حرصاً من المصلحة، على إنهاء الخلافات والمنازعات المثارة مع الممولين، ولتوحيد الآراء وعدم تضاربها بين وحدات المصلحة.

وعلى جميع وحدات المصلحة والمناطق الضريبية والمأموريات، تنفيذ ما ورد بهذا الكتاب الدوري، وعلى كافة الجهات المعنية متابعة تنفيذ ما ورد في هذا الكتاب الدوري وبكل دقة، ويلغى كل ما يخالف ذلك.

وكل من يخالف ما ورد بهذا الكتاب الدوري، يُعرض نفسه للعسائلة التأديبية.

رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

(عماد مصطفى حسين)

تحريراً في ١٦/١/٢٠١٧م